

أوروبا والإسلام: الهلال و صدام الحضارات

بقلم: تايموثي سفج

المصدر : The Washington Quarterly, vol.27, No.3

تاريخ النشر: صيف عام ٢٠٠٤

ترجمة: مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية في القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحاول التواصل من خلال سلسلة دراسات إستراتيجية مع مراكز ومعاهد الأبحاث الإستراتيجية المهمة والمؤثرة على صناع القرار الأمريكي، لكي ندرك ونفهم الخلفيات الفكرية والبحثية لصناعة القرار الأمريكي، لأنه من الثابت إن صناعة القرار الأمريكي لا يد وأن تمر عبر هذه المراكز والمعاهد التي تمثل العقل الإستراتيجي في هذا البلد، وكذلك من الواضح إن عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية في الولايات المتحدة ليست عملية فردية تخضع لمزاج بعض الأفراد وفهمهم الشخصي للأحداث، وإنما هي عملية معقدة ومتعددة الأطراف والأبعاد تؤثر وتشارك وتساهم في إنضاجها وطبختها مراكز الأبحاث المتخصصة- والمتعاقدة بعضها مع أطراف حكومية مثل مركز راند- وكذلك يساهم في بلورتها أساتذة جامعيون وغيرهم، ومن الطبيعي أن تمثل المعاهد هذه مصالح ورؤى التيارات الفكرية المختلفة ومصالح الشركات الكبرى في مجال النفط والصناعات العسكرية. وتتم مناقشة هذه السياسات غالباً بشكل علني في المؤسسات المختلفة، فلذلك يمكن متابعتها وتوثيقها.

في هذا العدد ترجمة لدراسة مهمة حول وضع المسلمين في أوروبا منشورة في مجلة واشنطن الفصلية، وقد تم التعريف بهذه المجلة في عدد سابق.

هذه الدراسة جديرة بالتأمل والدراسة لأنها تتطرق الى موضوع طالما أرق وشغل العقل الإستراتيجي الغربي في أوروبا والولايات المتحدة، وقد سبق للمفكر الإستراتيجي المعروف صموئيل هنتغتون التطرق الى هذا الموضوع في كتاباته المختلفة، وكذلك تناول هذا الموضوع المؤرخ المعروف برنارد لويس.

ولأن العالم أصبح قرية صغيرة فمن الطبيعي أن تكون لهذه القضية آثارها العالمية وخاصة على العالم العربي والإسلامي، ومن هنا جاء الإهتمام بهذه الترجمة.

قراءات إستراتيجية

أوروبا والإسلام:

الهلال وصدام الحضارات

الموضوع:

Europe and Islam :Crescent
Waxing, Cultures Clashing

المؤلف: Timothy M. Savage

المصدر: The Washington
Quarterly, vol.27, No.3

تاريخ النشر: Summer 2004

إعداد: د. على محمد محمد السيد

كما كان دائماً وعلى مر التاريخ والعصور يتختم على العالم الإسلامى أن يصيغ ويشكل أوروبا فى القرن الحادى والعشرين أكثر بكثير من الولايات المتحدة وروسيا وحتى الاتحاد الأوروبى. والتحدى الإسلامى الذى تواجهه أوروبا اليوم تحد ثنائى: فأوروبا داخلياً عليها أن تدمج الأقلية الإسلامية التى تتزايد عدداً يوماً بعد يوم وبسرعة هائلة، حيث أن كثيراً من الأوروبيين ينظرون إلى المسلمين كمنطفلين جاءوا وبدأوا الآن يتعدون على الشخصية الجماعية والقيم العامة للمجتمع الأوروبى وينتهكون حرمة تقاليده. والوجه الثانى لهذا التحدى يأتى من الخارج. فأوروبا خارجياً فى حاجة إلى استنباط طريقة أو آلية قابلة للتطبيق بالنسبة للمناطق التى يسكنها المسلمون فى الأصل والتى تشمل دولاً غير مستقرة وتمتد من الدار البيضاء حتى جبال القوقاز وتشكل بؤرة اهتمام أوروبا فى

الأساس لبناء استراتيجية أمن أوروبية تم مؤخراً تبنيتها وتحمل عنوان أوروبا الآمنة فى عالم أفضل والمبادرة الوليدة التى تحمل عنوان: أوروبا الكبيرة وجيرة جديدة. وإذا أقررنا واعترفنا أن قدرة الاتحاد الأوروبى على تأمين الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة لكل مواطنيه لن تنفصل عن اهتمامها بإرساء تعاون وثيق مع جيرانها. وتسعى مبادرة الجيرة الجديدة إلى تحديد إطار للعلاقات مع ١٤ دولة أو ١٤ كيانا التى تتكون من- الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، السلطة الوطنية الفلسطينية، سوريا، تونس، أوكرانيا، مولدوفيا، بيلاروس وروسيا - ولشعوبها التى تصل إلى ٣٨٥ مليون نسمة على طول حدود أوروبا الجديدة الشرقية والجنوبية وذلك بعد التوسع الذى ضم دولا جديدة فى الأول من مايو. ويضيف العامل الإسلامى محيطاً جديداً لسياسة أوروبا الداخلية والخارجية خارج الإطار الديمغرافى والجغرافى. والرابطة الأوروبية الإسلامية تتسج على الدوام مجموعة متنوعة من الظواهر منها ظاهرة ارتفاع المد الإرهابى وبزوغ ما يعرف بالعداء للسامية وتحول الأحزاب الأوروبية المؤسسية إلى أحزاب يمينية، هذا علاوة على إعادة تقويم الحسابات السياسية القومية. ولا ننسى التعقيدات الإضافية التى نتجت عن تحقيق الحلم الأوروبى وجعل أوروبا موحدة بالإضافة إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية الأوروبية والبحث عن بؤر اهتمام جديدة لهذه السياسة.

الإسلامى داخل الحدود الإقليمية. وهناك عدد من الدول الأوروبية ومن أهمها بلجيكا والدانمرك وفرنسا واليونان والمجر وإيطاليا ولكسمبورج وأسبانيا تحظر فى الواقع فى الاستبيانات الرسمية، وتعدادات السكان وضع أسئلة تتعلق بالدين كما هو معمول به أيضاً فى الولايات المتحدة ولا تعترف ثلاث عشرة من هذه الدول بالإسلام كدين على الرغم من أن الجالية الإسلامية ثانى أكبر جالية فى ست عشرة من مجموع ٣٧ دولة فى أوروبا (بما فى ذلك دول البلطيق ولا يشمل ذلك جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق علاوة على تركيا). وفى كثير من الدول نجد أن المسلمين أقلية غير معترف بها ومستبعدة تماماً من معظم الحقوق التى تتمتع بها الأقليات وإجراءات ضمان السلامة والتميز وذلك لأن هؤلاء المسلمين لا تنطبق عليهم تعريفات الأقليات المبنية فى المقام الأول على أسس ومعايير عرقية وجنسية ويقوم فى أوروبا ثلاثة وعشرون مليون مسلم ويكونوا بذلك ٥% من تعداد السكان، وذلك طبقاً للمعلومات التى جمعتها وزارة الخارجية الأمريكية فى تقريرها الدولى السنوى عن الحريات الدينية لعام ٢٠٠٣. ولعل هذا العدد يعتبر أكثر بكثير من العدد المقدر للمسلمين والذى يتراوح بين ١٣-١٨ مليون نسمة والمأخوذ من أجهزة الإعلام أو الدراسات الأكاديمية المبنية على معلومات غير كاملة. وإذا شملنا تركيا فسيرتفع تعداد سكان أوروبا إلى ٩٠ مليون، وبذا يرتفع عدد المسلمين إلى ١٥%. والأهم من الأعداد الراهنة هو الاتجاه الذى يبدأ ينبثق

وتلاقى أوروبا من جديد مع الإسلام على الرغم من ديناميته وغبائه وحدائه بأبعاده الداخلية والخارجية يقدم مجالاً كبيراً للكثير من فرص يمكن الاستفادة منها للتغيير الإيجابى فى هذا العالم. ومع أن السجل الخاص بارتباط أوروبا وعلاقتها بالإسلام والمسلمين على مدى ١٣٥٠ سنة الماضية سجل غير مشجع، إلا أنه فى ظل استكشاف بعض المبادرات الجديدة يبدو أن الأوروبيين يميلون إلى السير على سياسة الأمر الراهن على الساحة الداخلية والخارجية، وهم فى هذا السياق يفضلون جانب الحذر والرقابة والقدرة على التنبؤ بما سيحدث والأخذ فى الاعتبار البنات المستقرة مغلبين هذا المسار على الاتسام بالجرأة والتكيف والارتباط والعلاقات التى أعيد تحديدها والذى يتطلبها الموقف الجديد .

وإذا لم ننجح فى الوصول إلى درجة من التكيف والتوافق، فإن القوى المحركة الراهنة ستثمر عن ظهور أوروبا ككيان يواجه الكثير من المشاكل كالنزاعات الاجتماعية المتزايدة والتخندق القومى، وحتى الصراع المدنى على الساحة الداخلية، كما أنه يمكن أن تخضع لوضعية تتسم بالقتالية وتصبح أوروبا كقلعة وتهبط سمعة أوروبا على المسرح الدولى. والموقف الذى نحن بصدد الآن لم يتدهور إلى هذه النقطة بعد ولكن الأمور ربما تكون أقرب إلى ذلك خلافاً لما يعتقد عامة الناس. القوى المحركة للديموغرافىة قليل من دول أوروبا حاول أن يجمع معلومات وبيانات شاملة عن عدد وطبيعة الحضور

صوتهم ورؤيتهم خاصة إذا اكتسب الإسلام الاعتراف الرسمي من الدولة ومن ثم يصبح الإسلام أكثر رسوخاً ويصير ديناً مؤسساً في أوروبا ويدخل حينئذ في دور ديني جديد يدعو الناس إلى الدخول فيه. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان المسلمين في أوروبا بينما تتناقص أعداد السكان غير المسلمين بنسبة ٣,٥%. وبالنظر إلى المستقبل فإن التقديرات المتواضعة المحتملة تشير إلى أن المسلمين سيشكلون ٢٠% على الأقل من سكان أوروبا بحلول عام ٢٠٥٠. مقارنة بالخمس في المائة التي نشهدها اليوم. وتنبأ البعض بأنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيشكل المسلمون ٤/١ سكان فرنسا، وإذا استمر هذا الاتجاه سيزيد عدد المسلمين على أعداد غير المسلمين في فرنسا وربما في كل أوروبا الغربية في منتصف القرن. وعلى الرغم أن البعض لا يميل إلى تصديق هذه التقديرات المحتملة من أول نظرة، إلا أنها لا تبدو بعيدة المنال. في الوقت الحالي هناك أكثر من ١٥% ممن هم ما بين ٢٥,١٦ من المسلمين في فرنسا، والنسبة تصل إلى ٢٥% من عدد السكان تحت سن الخامسة والعشرين ممن يدينون بالإسلام. والعامل المهم في هذه المعادلة الذي يجب أن نلاحظه هو الزيادة الكبيرة في أعداد السكان المسلمين والتي يقابلها انخفاض عام في أعداد السكان الأوروبيين والتي ستتناقص لتصل إلى أكثر من ١٠٠ مليون من جملة ٧٢٨ مليون عام ٢٠٠٠ وإلى ٦٠٠ مليون تقريباً وربما ٥٦٥

ولدوا على أرض القارة. والأهم من ذلك فإن معدل المواليد المسلمين في أوروبا يتعدى حالياً ثلاثة أضعاف عدد غير المسلمين وهذا يسهم في زيادة عدد المسلمين في أوروبا. ونتيجة لذلك فإن أعمار أفراد الجاليات المسلمة في أوروبا أصغر بكثير مقارنة بأعمار الأفراد غير المسلمين. وعليه فإن جيل (X) الأوروبي وجيل الألفية يشمل أعداداً من المسلمين أكثر من عدد سكان القارة ككل فتلت سكان فرنسا من المسلمين تقل أعمارهم عن عشرين سنة إذا قورن ب ٢١% من سكان فرنسا ككل، وأما بالنسبة لألمانيا فإن ٣/١ سكان ألمانيا من المسلمين والذي وصل عددهم إلى ٤ ملايين نسمة تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً (مقارنة بـ ١٨% من السكان الألمان ككل. وأما بالنسبة للمملكة المتحدة فتلت السكان المسلمين الذين يصل عددهم إلى ١,٦ مليون فهم تحت سن ١٥ (مقارنة بـ ٢٠% من سكان المملكة المتحدة ككل ويقال أن ٣/١ سكان بلجيكا المسلمين والذي يصل عددهم إلى ٣٦٤,٠٠٠ مسلم، فهم تحت سن الخامسة عشرة (مقارنة بـ ١٨% من السكان البلجيك ككل). وحتى الآن فإن الاهتمام للإسلام وتحول الأوروبيين إلى هذا الدين الجديد يعد عاملاً ثانوياً في ازدياد الحضور الإسلامي في أوروبا فالأوروبيون المعتقون للإسلام لا يزيد عددهم عن ١% من المسلمين في أوروبا. وبرغم هذه القاعدة المنخفضة فإن الاهتمام للإسلام يمكن كظاهرة أن ينمو ويصبح مصدراً لنمو أعداد المسلمين في أوروبا وحضورهم المتميز. هذا علاوة على علو

تعنى أن مسلمى أوروبا سيظلون منقسمين أكثر من كونهم متحدين لعقود قادمة. ومثلهم مثل المسيحيين واليهود الأوروبيين فيعد المسلمون جماعة متناغمة ومتراصة ومع ذلك فالمسلمون يشعرون بهويتهم كمسلمين أولاً أكثر من شعورهم بانتمائهم لأسرهم ومواطن أصلهم أو الدولة الأوروبية التي يقيمون فيها حالياً. وعلاوة على ذلك فإن هذه الظاهرة أكثر تأكيداً بين شباب وشابات الجالية الإسلامية. ولقد بدأت بعض الحواجز العرقية بين المسلمين أن تفقد مغزاها مرة أخرى خاصة بين الشباب ويرجع ذلك إلى بروز جماعات من الزعماء المدنيين الذين لا يخضعون لأى رعاية أو تمويل من دول إسلامية، ويستخدمون اللغة العامية ويخاطبون اهتمامات ومشاكل الشباب الأوروبي المسلم وعادة ما يتبنى الشباب المسلم خصائص وصفات المجتمعات الأوروبية التي ولدوا بينها وترعرعوا فى أحضانها: وأهم هذه الخصائص المميزة، اللغة والمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية من خلال المدرسة وفى حالات كثيرة وجهات النظر العلمانية للدولة التى يقيمون فيها ومع ذلك فهم لا يشعرون بأنهم جزء من المجتمع الكبير الذى يعيشون فيه أو أن يكون لهم فيه حصة تخصصهم. وعلى العكس من ذلك حتى مواطنى الجيل الثالث يساورهم الشعور بأنهم لا يُنظر إليهم ككونهم مواطنين من قبل الجمهور العام وإنما أجنب أو مهـاجرين. ومع كل ذلك فإن نسبة المسلمين الذين يحملون الجنسيات الأوروبية فى تزايد وسيستمر هذا

الاتجاه فى التسارع مع ميلاد مسلمين أكثر فى أوروبا الغربية ومع تسهيل إجراءات المواطنة فى كثير من الدول وخاصة فى ألمانيا. ومن المعروف أن أكثر من ثلاثة أخماس المسلمين فى فرنسا والمملكة المتحدة يحملون جنسية هذه البلاد، فنسبة هؤلاء فى ألمانيا مثلاً تتراوح بين ١٥-٢٠ فى المائة. والبقية الباقية يتقدمون بطلبات للتجنس، و٤٨% لديهم خطط التجنس وذلك طبقاً لمسح قامت به مؤسسة كونراد أديناور عام ٢٠٠١. وكل هذه الأرقام تشير إلى أن ألمانيا بها ٢,٤ مليون مواطن جديد، وبذلك يصبحون ناخبين وهذا هو المهم. وسيرتفع أعداد المسلمين بطريقة مشابهة على ما يقرب من مليون نسمة يعيشون الآن فى إيطاليا حيث يوجد ١٠% يحملون الجنسية الإيطالية. وينطبق الحال على أسبانيا وجاليتها الإسلامية المقرر عددها بمليون نسمة. وأما بالنسبة للدول الإسكندنافية حيث يمكن الحصول على الجنسية عامة بعد خمس سنوات من الإقامة يمكننا القول أن نسبة المسلمين الحاصلين على جنسيات من المتوقع أن تزيد كثيراً فى المستقبل القريب وترتفع عن معدلاتها الحالية والتى تتراوح بين ١٥-٣٠ فى المائة. وعلى الرغم من كل هذه الاتجاهات السائدة فى مجال الحصول على الجنسية فإن المسلمين الشباب يقاومون عملية الاستيعاب فى المجتمعات العلمانية ويقاومونها بصلابة واقتدار مقارنة بالأجيال الأكبر سناً ولدى المسلمين فى أوروبا (ويشمل هذه الفئة الشباب منهم، فى الاندماج واحترام قواعد السلوك

والمؤسسات القومية على قدر استطاعتهم والاحتفاظ في نفس الوقت بهويتهم الإسلامية المميزة والممارسات المرعية في الدين الإسلامي. وهم يخشون هذا الاستيعاب أو بمعنى أصح يخشون الانغماس أو الانصهار التام والكل في المجتمع الأوروبي الأمر الذي يمكن أن يجردهم من هويتهم الإسلامية ومع ذلك فهذا هو الثمن الذي تطالب به الحكومات والجمهير الغربية المسلمين ويلحون عليه ويودون أن تكون أوروبا بوتقة من العرقيات تذاب فيها كل الأجناس وبدون أي توافقات مع أو تغييرات للثقافة المحلية الموجودة. وتشير الدراسات في فرنسا وألمانيا إلى أن الجيل الثاني وخاصة الجيل الثالث من المهاجرين أقل اندماجا في المجتمعات الأوروبية مقارنة بآبائهم وأجدادهم. ولعل مسائل ارتداء الحجاب في كل من فرنسا وألمانيا تؤكد هذا الصراع الأساسي وتجعل الأمور أكثر تفاقما عما هي عليه الآن. ولعل التميز الملاحظ في المجتمعات الأوروبية والذي تتأثر به الجاليات الإسلامية في مجال التوظيف والتعليم والإسكان والممارسات الدينية هو الذي يجبر الكثير من المسلمين من الجيل الثاني والثالث للمهاجرين على اعتناق الإسلام وتقبله علاوة على احتضانه كسمة وعلاقة مميزة لهويتهم الإسلامية، وفي الحقيقة أن معدل البطالة بين المسلمين عالية، وهي ضعف المعدل السائد عامة بين غير المسلمين من المهاجرين. هذا علاوة على ضعف التحصيل التعليمي وانخفاض مستويات المهارة نسبياً هي السمة التي يتسم بها المسلمون

ويضاف إليها عزوف النساء المسلمات عن اقتحام سوق العمل وذلك بتبنى اشتراكهم في الحياة العملية. هذا علاوة على محدودية فرص التقدم وضروب التمييز القوية ضد المسلمين. وكل هذه العوامل تسهم بشكل أو بآخر في العزلة. الكبسلة الذاتية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية في أوروبا الغربية. ومن ثم فلا يجب أن نصاب بالدهشة عند قراءتنا لمسح تم في فرنسا والذي يظهر أن التصاقهم بالإسلام أقوى بكثير عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٩٤ أو ١٩٩٨ مع زيادة أعداد المسلمين الذين يصرحون ويعلنون بأنهم مسلمون إيمانا وسلوكا. وتصل هذه الزيادة إلى ٢٥% بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠١. متضمنات إستراتيجية تولد عودة تلاقى أوروبا مع الإسلام مجالاً كبيراً لتطورات ذات مضامين بعيدة المدى والأثر. حاضرة لتجنيده الإرهابيين: يقدر الموظفون القائمون على مكافحة الإرهاب أن ما بين ١-٢ في المائة من مسلمي القارة الأوروبية والذين يقدر عددهم ما بين ٢٥,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠ فرد متورطون في نشاط من الأنشطة الإرهابية. وليس من الواضح تقدير أعداد المسلمين الذين يدعمون الإرهاب أو يقومون بأعمال إرهابية. والنقطة الرئيسية تتلخص في أن موقع القارة والبيئة القانونية لها لا توفر منبراً مريحاً يمكن للإرهابيين من عليه أن يتحركوا ويعملوا، ولكن الحقيقة تكمن في أن الكيمياء الناتجة عن تلاقى المسلمين بأوروبا يؤدي إلى خلق أفراد

معينين أكثر قابلية لتجنيدهم فى شبكات إرهابية. ومختطفو طائرات أحداث الحادى عشر من سبتمبر لم ينطلقوا من أوروبا ولكنهم كانوا حفة من العرب تغير استشرافهم بخبرات فى أوروبا واتسمت وجهات نظرهم إلى الأمور بالراديكالية. فمن بين الـ ٦٦٠ محتجزاً أصلياً من ٤٢ دولة ومعتقلين فى قاعدة جوانتنامو على أيدى الأمريكين ما يقرب من أكثر من عشرين معتقلاً مواطنون من ٦ دول أوروبية على أقل تقدير وربما عدد مشابه يتمتع بالإقامة الدائمة. وبالمقارنة هناك إثتان فقط من المعتقلين مواطنان أمريكيان. ومن الناحية الإحصائية فإن إجمالى عدد المعتقلين من أوروبا أكبر بكثير مما كان يعتقد أو يتوقعه الناس. وهذا يوحى بأن هناك فى البيئة الأوروبية ما يسهم فى تقبل أعداداً معينة من المسلمين للإرهاب واعتناقهم له. وفى هذا الصدد يشير مايكل رادو الخبير بمعهد أبحاث السياسة الخارجية إلى تقرير مؤداه أن الدول الأوروبية منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ألفت القبض على المشتبه فى تورطهم فى عمليات إرهابية وكانت أعدادهم تزيد ٢٠ مرة عن أعداد المحتجزين فى الولايات المتحدة. ولقد تبين طبقاً لتقارير الخبراء فى كل من فرنسا وألمانيا أن أقلية من الإسلاميين الإرهابيين الأوروبيين كانا متعصبين متحمسين فى أوطانهم قبيل قدومهم إلى الأراضى الأوروبية. وهناك مجموعة أكبر من الإرهابيين تم تجنيدهم من جماهير من

الشباب يأتون معظمهم من الطبقة المتوسطة ويعانون من نوع من الصدمة الحضارية التى تلقوها فى أوروبا، وبذلك يصبحون راديكاليين وإسلاميين يولدون مرة أخرى، وحيث أن المجتمع يرفضهم ولا يقبلهم كجزء من كل متكامل ولديهم فى نفس الوقت مقت واشمئزاز من علمانيته وماديته، فمن الطبيعى أن تجد حفة من الأفراد ذوى خلفية إسلامية يتطلعون لأن يصبحوا متطوعين فى جماعات راديكالية تتطلع لتجنيد أمثالهم وخصوصاً عندما يواجه هؤلاء الأفراد أزمة شخصية عارمة، فإنه من الواضح أن يجدوا ملاذاً فى أحضان هذه الجماعات التى يجدون فيها الكثير من التكافل والتضامن والتماسك والتوجيه ومعنى للحياة الذى يفتقدونه. والقليل جداً من هؤلاء المسلمين الراديكاليين فى أوروبا يعودون إلى أوطان عائلاتهم للجهاد. وبدلاً من ذلك تجدهم يذهبون إلى أماكن بعيدة ويباشرون الجهاد فى أفغانستان والبوسنة والشيشان والبعض القليل يجاهدون فى الغرب. وفى ملاحظات أباها الخبير الفرنسى أوليفير روى يقول إن الخلفية الاجتماعية لهؤلاء الإسلاميين المقاتلين الذين يتسمون بالعنف تتسجم كثيراً مع النمط العام لمعظم اليساريين الراديكاليين الأوروبيين فى السبعينيات والثمانينيات (والأمثلة كثيرة: فى ألمانيا نجد مجموعة روت أرمى ومجموعة بريجتا روسو ومجموعة العمل المباشر الفرنسية). وتميل الخلايا (لأن تكون تركيبها مزيجاً من الذكور العزاب ذوى التعليم الأوروبى والذين يتمتعون

بقدر كبير من السخط على مجتمعاتهم، وغالباً ما يكون تدريبهم تدريباً على المستوى الفنى أو العلمى الجامعى. وتضمهم مجموعات من المتخلفين عن الدراسة وتشمل نزلاء السجون المهتمدين (إلى دين جديد) وجميعهم يتقاسمون ثقافة عامة هامشية وتجمعهم خلفيات لا علاقة لها بالمرّة بالكفاحات ضد حكومات شرق أوسطية معينة وتعليمهم ينحصر فى مجال التعليم الدينى التقليدى وهذا ينطبق بالطبع كثيراً على السعوديين واليمنيين. وفوق كل ذلك فإن هؤلاء القتالين أو الخلايا التى يتبعونها لا يرتبطون ولا صلة لهم بأى أجهزة استخباراتية شرق أوسطية حكومية، كما أن لا علاقة لهم بأى حركات راديكالية. وهؤلاء المجندون ما هم إلا جنود مشاه بسطاء تسيطر عليهم وتوجههم مجموعات إسلامية لها أجندها العالمية.

نمط جديد من العداة للسامية فى فرنسا التى بها أكبر جالية إسلامية ويهودية يسود القلق من التزايد المستمر لأعمال العنف التى تضاعفت ست مرات ضد اليهود كأفراد وضد ممتلكاتهم وذلك فى عام ٢٠٠٢ مقارنة بها فى عام ٢٠٠١. وطبقاً لتصريح على لسان وزير إسرائيلى (ناتان شارنسكى)، فإن عدد هذه الأحداث تصاعد فى فرنسا من ٧٧ حادثاً عام ٢٠٠٢ إلى ١٤١ حادثاً عام ٢٠٠٣ ويمثل هذا العدد ٤٧% من حالات الهجوم ضد السامية فى أوروبا الغربية. وبالترافق مع هذا العنف فقلد زادت موجات هجرة اليهود الفرنسيين إلى إسرائيل ما بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٢، ووصلت إلى

أكبر عدد يمكن أن تصل إليه منذ عام ١٩٧٢. وطبقاً للأرقام التى كشفتها إسرائيل واداعتها فى أواخر يناير ٢٠٠٤، فإن ٢٣٨٠ يهودياً فرنسياً هاجروا إلى إسرائيل عام ٢٠٠٣ و٢٥٥٦ وصلوا إلى البلاد عام ٢٠٠٢ مقارنة بالأعداد التى تركت فرنسا فى التسعينيات عندما هاجر ٨٠٠ يهودى فرنسى إلى إسرائيل كل عام. ومن الشئ اللافت للانتباه أن غالبية المهاجرين كما هو معلن رسمياً كانت أعمارهم تتراوح ما بين ١٦ و٢٥ عاماً. ومعظم أحداث الهجوم على السامية المتكررة فى فرنسا وأماكن أخرى فى أوروبا مرتبطة فى الغالب بمسلمين عرب يحاولون توجيه إحباطاتهم المتزايدة (من جراء حرمانهم والمسلمون الآخرون من حقوقهم الشرعية الاقتصادية والاجتماعية وسخطهم على طريقة تعامل الإسرائيليين مع الانتفاضة الفلسطينية) إلى اليهود الأوروبيين. وترتبط هذه الهجمات أيضاً بحفنة من الشباب المسلم الذى يصبون جام غضبهم (وهم فى ذلك مخطئون) على أقلية من المهاجرين يتعرض مكانهم فى المجتمع الأوروبى غالباً للشك والارتياب. ولعل هذا تطور أشار إليه وزير التربية الفرنسى يصل إلى مرتبة الخطر الحقيقى لأن معادات السامية اليوم هى من نوع جديد وتأتى من شرائح مقبولة من المجتمع بعيداً عن اليمين المتطرف ويقصد بهم العرب والمسلمون.

وفى عام ٢٠٠٣ حظرت الحكومة الألمانية أنشطة منظمة حزب التحرير الإسلامى الراديكالى، وأغلقت أبواب مقره، وذلك لنشره

حملة المعاداة للسامية وحضه على العنف ضد اليهود الألمان. ولقد أبقى هذا الحزب على الروابط والصلات مع الحزب القومي النازي الجديد والذي شارك في مظاهرة ضد أمريكا وإسرائيل في برلين في أكتوبر عام ٢٠٠٢. ولعل التطورات الحديثة التي عمت بلجيكا والدانمرك وإيطاليا والمملكة المتحدة قد جعلت الحكومات الأوروبية أكثر حساسية لهذا المصدر والنمط الجديد من العداء للسامية ويدخل في هذا الإطار إمكانية استغلاله من قبل المنظمات اليسارية واليمينية التحول السياسي إلى اليمين لقد أعطى نمو الجالية الإسلامية وحضورها في أوروبا في العقد الماضي حياة جديدة للأحزاب الراديكالية اليمينية والتي استغلت بدرجة كبيرة عامل كراهية الأجانب والخوف من الإسلام. ولعل التقدم الذي أحرزته أحزاب اليمين وبخطى متسارعة أمثال كتلة الفلاش البلجيكية والحزب القومي البريطاني وحزب الشعب في الدانمرك والجيبهة الوطنية الفرنسية بزعامه جان ماري لوبان وحزب الشعب في سويسرا والجماعة الشمالية في إيطاليا قد أدت إلى عدة تعديلات في الأولويات السياسية لأحزاب التيار الرئيسي وفي عدد من الحالات (النمسا، الدانمرك، إيطاليا، النرويج وسويسرا)، فإن التحالف الأوروبي أو حكومات الأقليات كانت تعتمد على تأييد أحزاب اليمين ذات التوجهات والآراء المعادية للإسلام لتظل في الحكم. ولقد كان التحول إلى أقصى اليمين ظاهراً للعيان في الأفعال والإجراءات التي تتخذ للحد من الهجرة،

علاوة على التأكيد على المصالح القومية في مناقشات سياسة الاتحاد الأوروبي. ولا ننسى أيضاً أن هذا التحول انعكس في الخطوات المؤخرة مثل تلك التي اتخذت في فرنسا وألمانيا لمنع ارتداء المسلمين للحجاب في المدارس العامة، وكذلك الخطوة التي اتخذتها الحكومة الهولندية في طرد ٢٦٠٠٠ من طالب اللجوء السياسي. وسنرى ما يمكن أن يحدثه هذا النمو المتسارع للمسلمين الأوروبيين على السياسة القومية للدول الأوروبية. وحتى الآن فإن مسلمي أوروبا لم ينغمسوا على نطاق واسع في الحياة السياسية للأحزاب الأوروبية على الرغم من أن وضع خطوات قد اتخذت في هذا الاتجاه ومن أمثال هذه الخطوات التعبئة التي تمت في سبتمبر ٢٠٠٣ أثناء الانتخابات الفرعية لشريحة أعضاء حزب العمال البريطاني والذين أيدوا الحرب على العراق. وعلى وجه العموم فإن النشاط السياسي في أوساط المسلمين كان محدوداً نوعاً ما حتى الآن. ففي فرنسا هناك ما يقرب من ٩٢% من المواطنين البالغين قاموا بتسجيل أسمائهم للتصويت في الانتخابات، بينما عدد المسجلين من المسلمين لا يتجاوز نسبة ٣٧% فقط. وفي الاستطلاع الذي تم في بريطانيا في مارس عام ٢٠٠٤ ادعى نصف المسلمين الذين شملهم الاستطلاع أنهم لن يصوتوا في الانتخابات. وعلى الرغم من أن المسلمين في المملكة المتحدة وأماكن أخرى في أوروبا يعبرون عموماً عن ثقتهم الكبيرة، وبصفة أساسية في المؤسسات القومية (مثل الجهاز

القضائي والتشريعي والأحزاب السياسية والقوات المسلحة) إلا أنهم يميلون إلى الابتعاد عن السياسة، مولين الأولوية للاهتمامات غير السياسية (مثل الأسرة والعقيدة والشرف) ويفضلون ذلك على الاندماج في الكيانات المنظمة الكبيرة. فالمسلمون غير ممثلين بدرجة كبيرة، وفي حالات كثيرة غير ممثلين تماماً في برلمانات وحكومات الدول الأوروبية مقارنة بما هو عليه الحال في الولايات المتحدة.

وفي الأساس فإن الجيلين الأول والثاني من المهاجرين المسلمين الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات، يميلون كثيراً لتأييد برامج الرعاية الاجتماعية والمساعدة التي تتبناها أحزاب اليسار الوسط. فمثلاً نجد أن ٨٥% من أصوات المسلمين ذهبت إلى حزب العمال في انتخابات ١٩٩٧ في المملكة المتحدة. ومع ذلك فإن قلة من المحللين الأوروبيين اكتشفوا حديثاً تحولاً محتملاً في أوساط المسلمين إلى تيار أحزاب الوسط واليمين الوسط مع ملاحظة أن بعض المسلمين بدأوا بدرجة واضحة في تبني القيم المحافظة بالنسبة للأسرة والقضايا الاجتماعية والأخلاقية وكذلك قيم المغامرة والاندماج في أعمال المقاولين والتي تطلب الجرأة والدافعية. ومن المحتمل بالنسبة للمستقبل القريب أن يكون لدى أحزاب اليمين الوسط الميل إلى لعب الورقة المسلمة في سياقات معينة، خاصة وأن السكان الأوروبيون (الذين بدأت أعدادهم تتناقص وتزايد أعداد المسنين) يعكسون قلقاً بسبب تدفق أعداد الأجانب ونضوب نظام

الرعاية الاجتماعية علاوة على التذكير باستمرار بتهديدات الإرهاب. ويقترح بعض الملاحظين أن من واجب اليمين الأوروبي أن يسعى وراء الصوت الإسلامي تماماً كما يفعل الجمهوريون عند محاولتهم التقرب لكسب أصوات المهاجرين من أصل لاتيني. ولعل وجود أحزاب يمينية متطرفة تستبعد مثل هذه الاستراتيجيات، وذلك لأن مثل هذه الأحزاب تقدم مأوى أو ملاذاً لهذا الجزء من قاعدة اليمين الوسط التي بدورها ستعارض دمج المسلمين. وأما من جانبهم، فإن المسلمين ربما يقومون بلعب دور أكبر وإن يكن دوراً سياسياً محلياً. ومن المحتمل في نهاية المطاف أن يتشابه الناخب المسلم مع الناخب المسيحي أو اليهودي اليوم في أوروبا، ويختار انتماءه الحزبي على أساس مصالحه ووضعيته في المجتمع وليس على أساس الاندماج الديني. ومع ذلك فعندما تمس القضايا السياسية رسائل وممارسات دينية يحس بها الجميع بعمق، فإن المواطن المسلم، مثله مثل نظيره المسيحي واليهودي، ربما يصبح متردداً. والاندماج في العملية السياسية يقدم طريقاً للمسلمين لتحقيق هدف الاندماج في المجتمع الأوروبي مع الحفاظ على هويتهم الإسلامية المتميزة. الحسابات السياسية القومية بدأت السياسيون الأوروبيون يقمونها بطريقة روتينية العامل الإسلامي ويضعونها نصب أعينهم في حساباتهم، وذلك في عمليات اتخاذ القرارات. ولقد تأتى ذلك من تأثير نمو الجالية الإسلامية الكبير ووزنها في الشارع الإسلامي

وفي صناديق الاقتراع. ومراعاة لمشاعر المسلمين فقد كان لموقف الرئيس شيراك بالنسبة للحرب على العراق دور كبير في هذا الاتجاه، كما لعب العامل الإسلامي دوراً آخر كبيراً في حسابات المستشار جيرهارد شرودر. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات السلمية والعنف (ويشمل الإرهاب) تشكل عدداً من الاهتمامات الآتية والتي لا تستدعي التأخر في معالجتها، فإن الساسة الأوروبيين تعترضهم الحساسية بالنسبة للتجمعات الإسلامية للناخبين المسلمين في مناطق جغرافية معينة وخاصة حضورهم الكبير في مناطق يقطنها ذوو الياقات الزرقاء والتي كانت معقلاً لأحزاب اليسار الوسطى.

وعلى السياسيين أن يعوا النتائج البعيدة والبالغة الأثر إذا ما بدأ المسلمون في إعطاء أصواتهم بأعداد كبيرة ويتحولون للتصويت لصالح أحزاب الوسط واليمين الوسط. ولا ينطبق هذا على دول مثل فرنسا وألمانيا فقط وإنما يشمل دولاً أخرى. ففي المملكة المتحدة، كان هامش النصر لشغل ٧ مقاعد في مجلس العموم في انتخابات عام ٢٠٠٢، أقل من نصف السكان المسلمين في هذه المناطق. فعلى سبيل المثال ربما كان هذا هو العامل الذي لعب دوراً في التأييد البريطاني لمسودة قرار مجلس الأمن التي تقدمت بها باكستان بالنسبة للحفاظ على الآثار والتحف الثقافية أثناء حرب العراق عام ٢٠٠٣ وخاصة إذا افترضنا أن دائرة وزير الخارجية (دائرة بلاك بيرن) الانتخابية تضم ثالث أكبر نسبة من المسلمين في المملكة المتحدة (ما يقرب من

٢٠%).

تعقيدات المحاولات المبذولة لتكوين اتحاد الأوروبي أكثر ترابطاً وتراصماً بينما يسعى في التقدم إلى الأمام في أجدنته المتعلقة بتوسيع وتعميق أوروبا، تجد أن العالم الإسلامي يطرح عدة تعقيدات في جهات متعددة. ولعل الجدل الدائر الآن والمتعلق بذكر المسيحية في مسودة دستور الاتحاد الأوروبي لمثل واضح، هذا علاوة على قضية عضوية تركيا في الاتحاد والتي تطفو على السطح مراراً وتكراراً. ولقد فتح الحضور الإسلامي المتزايد في أوروبا الباب لجدل ونقاش كبيرين حول قضايا عديدة منها: منزلة الدين في الحياة العامة، التسامح الاجتماعي في أوروبا، العلمانية كالطريق الأوحدهللحداثة، وهوية أوروبا نفسها. ولعل العامل الإسلامي قد ألقى الضوء على تناقض كامن في طبيعة الاتحاد الأوروبي نفسه، ونعني به أن الاتحاد مازال في المقام الأول سوقاً مشتركة عامة يقال جديلاً أن به عجزاً أو نقصاً اجتماعياً، علاوة على نقص في الديمقراطية. ولقد أشار فريزر كامرون وهو موظف سابق في الاتحاد الأوروبي أن المسلمين في أوروبا لم يحاولوا وحتى الآن أن يغيروا من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ولكن مجريات الأمور يمكن أن تتغير في المستقبل. ولعل القوى المحركة التي أطلقتها عملية الدمج الأوروبي والمرتبطة بقوى العولمة بالإضافة إلى انخفاض أعداد المواليد بين الأوروبيين والركود الاقتصادي السائد الآن كل هذا يولد توترات موجعة تتعلق بموضوع الهوية بالنسبة

للكثير من الأوروبيين. ولا ننسى أن أثر انتشار الحضور الإسلامى على المجتمعات الأوروبية واحدة تلو الأخرى مقروناً بالهوية الجماعية للمسلمين عاملان يزيدان القلق الأوروبى حدة وذلك بإضافة معان إضافية للشعور القومى المتمتج بالخوف من الأجانب وكرهيتهم وإن يكن هذا الخوف وتلك الكراهية صامتة غير معلنة فى الخطاب السياسى الأوروبى. ويعزو المحللون الإسكندنافيون الأصوات الدانمركية السلبية عام ١٩٩٢، ٢٠٠٠ والأصوات القريبة من السلبية عام ١٩٩٣ بالنسبة للاستفتاءات الشعبية على معاهدة ماستريخت والوحدة النقدية الأوروبية يعززون هذا إلى ذلك المناخ الذى عزز من إعادة إضفاء الصفة القومية على السياسة الأوروبية. ولعل اندماج شعوب أوروبا ودمج المسلمين فى الاتحاد الأوروبى قد يبدو أنه يضرب وتراً حساساً فى أوساط الكثير من الأوروبيين على الرغم من كونهما قضيتين مختلفتين تماماً (على الأقل من ظاهر الأمور)، إلا أنهما يعكسان القلق المتنامى بالنسبة لمسائل غاية فى الأهمية كالسيطرة والهوية.

إعادة النظر فى اهتمامات السياسة الخارجية سيظل العامل الإسلامى فى أوروبا ملحوظاً بدرجة كبيرة فى الساحة السياسية الداخلية، وذلك بمرور الزمن. وسيظل تأثير المسلمين على المجتمعات الأوروبية بدرجة كبيرة الدالة على ما إذا كان المسلمون سيبنهمكون فى العملية الانتخابية على نطاق واسع، ومتى سيفعلون ذلك، والكيفية التى ستعمل بها

الأحزاب السياسية على ضم المسلمين إلى الحياة السياسية اليومية والدور الاقتصادى الذى سيلعبونه ودرجة الحراك الاجتماعى الذى سيحققونه. وفى وقت ليس بالبعيد سيكون للعامل الإسلامى الحضور الأعظم والظهور عياناً على مسرح السياسة الخارجية الأوروبية، وذلك لثلاثة أسباب: أولها أن مسلمى أوروبا كجماعة قد بدأوا ينشطون بقوة وذلك بفعل التطورات فى الساحة الدولية وخاصة تلك التطورات التى يرى فيها المسلمون أن الأمة الإسلامية فى خطر وأن دار السلام أو المنطقة الإسلامية هدف هجوم شرس، ويتمثل ذلك فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى والأزمات التى نشهدها فى العراق والبوسنة وليست مشكلة البطالة ومشاكل التعليم التى يعانون منها. فمثلاً نجد أن الرابطة الإسلامية فى لندن بالاشتراك مع تحالف أوقفوا الحرب رعت تظاهرة عام ٢٠٠٣ فى لندن يقدر عدد المشاركين فيها بمليون شخص وتعد أكبر تظاهرة فى التاريخ البريطانى وكان شعارها لا تهاجموا العراق وحرية فلسطين.

وأما السبب الثانى فيتلخص فى حقيقة مؤداها أنه من الأمور الأسهل على الحكومات والسياسيين (وذلك فى إطار التكلفة) أن تستجيب لهجوم المسلمين بالنسبة للسياسة الخارجية عن أن تستجيب لمشاكلهم المحلية خصوصاً إذا أخذنا فى الاعتبار وافترضنا محدودية الموارد المالية والسياسية ووجهات نظر غير المسلمين فى الدوائر الانتخابية الأخرى، فالمقيمون فى هذه الدوائر ربما

يتجاهلون أو يتعاطفون مع القضايا الدولية ولكنهم ينظرون إلى أن الفوائد التي يجنيها المسلمون في الساحة المحلية، تأتي في الغالب على حسابهم.

وأما السبب الثالث للحضور الأعظم للعامل الإسلامي على ساحة السياسة الخارجية الأوروبية فيتلخص في وجود عدد كبير من الدول الإسلامية المجاورة لأوروبا، ومن ثم فيقتضى من أوروبا أن تضع في الاعتبار عامل الجوار وذلك عند تحديد سياستها الخارجية وسياسات أمنها القومي، كما تسلم بها المبادرة الجديدة والمسماه مبادرة الجوار الجديد للاتحاد الأوروبي. فالقلاقل والاضطرابات في العالم الإسلامي المتاخم لأوروبا والتي يمكن أن يتردد صداها بين الأقليات المسلمة، علاوة على هجوم المهاجرين غير الشرعيين الذين لا رغبة لأوروبا في استضافتهم، بالإضافة إلى إرهاب الأصولية الإسلامية وأسلحة الدمار الشامل المنبعثة والمطلة برأسها من المنطقة، وفوق كل ذلك اعتماد أوروبا على الطاقة في دول الشرق الأوسط، كل هذه العوامل تجعل الاستقرار في الجوار الجديد في هلال الأزمة أولوية كبيرة بالنسبة للأوروبيين.

استراتيجية الأمن والاستقرار الأوروبي المحفوفة بالمخاطر: تمقت الدول الأوروبية بدرجة كبيرة أي مؤازرة للتغيير يكتنفها نتائج غير مؤكدة وعواقب تجر عليها عدم الاستقرار في الجوار القريب منها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والقوقاز حتى لو كانت حكومات دول الجوار

حكومات فاسدة وقمعية. وكجزء من استراتيجيتها للتعامل مع هذا الموقف، فلقد عملت الحكومات الأوروبية على مصادقة الأنظمة الموجودة ورعاية علاقات متينة معها وحتى دعمها في بعض الأحيان بتكلفة كبيرة، وذلك سعياً منها على تعاونها ومساعدتها على تقوية تدفق المهاجرين غير المنظم إلى أوروبا والحجر على عدوى انتقال الأصولية الإسلامية إلى الدول الأوروبية. ويفضل الاتحاد الأوروبي بالتوافق مع الدول الأوروبية أن ترى اقتصاديات تعمل بشفافية أكبر وتحت نظم حكم أفضل خاصة تلك الدول التي تقع في محيط أوروبا مباشرة، ومع ذلك فعلى عكس استعدادها لاستخدام إمكانية انضمام بعض هذه الدول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وذلك لتقوية ودعم التغيير نحو اقتصاد أفضل وديمقراطية حقيقية ومراعاة حقوق الإنسان في دول أوروبا الشرقية والوسطى، إلا أن بروكسل حتى الآن ليست لديها الرغبة في ممارسة الضغوط التي تمنحها الشراكة اليورو - متوسطة في سبيل تشجيع الإصلاح الواجب على الدول الإسلامية التي تقع على حافة القارة الأوروبية. ونقد هذه الشراكة أداة قوية إذ تقارب ميزانيتها السنوية منذ إنشائها عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٦ البليون يورو بالإضافة إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ والمتاح عن طريق القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار، ويعد هذا أكثر من نصف المبالغ المخصصة للدول العشر الأعضاء من وسط وشرق أوروبا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

أثناء نفس الفترة. ومع كل ذلك فإن البرنامج اليورو متوسطى لا يتطلب الوفاء بالشروط الخاصة بالحقوق السياسية والإنسانية من قبل أعضائه المتوسطيين والواضحة بطريقة لا لبس فيها فى المعايير المطلوبة والتي وضعتها لجنة كوينهاجن للأعضاء الجدد للسماح للأعضاء الجدد بالاستفادة من الدعم والمساعدة المالية والتسهيلات التجارية وتطویر اقتصادياتها وأنظمتها. ولقد اعترف جاك سترو وزير الخارجية البريطانى بموطن الضعف هذا، وصرح بأن هناك حاجة ملحة لتطوير علاقة أقوى مع العالم الإسلامى. وآمل أن تعيد أوروبا النظر فى برامجها (وتشمل هذه البرامج الشراكة اليورومتوسطية) وذلك للعمل فى شراكة مع شمال أفريقيا فى قضايا مهمة جداً وهى: الحكم الجيد وسيادة القانون ونقل الخبرة الأوروبية وسنرى ما إذا كانت مبادرة الجوار الجديد الناشئة ستتحرك بقوة فى هذا الاتجاه وتصبح منبراً لمسار عام تتفق عليه ويشمل هذا المسار الولايات المتحدة وذلك لمستقبل شرق أوسط كبير وأما بالنسبة للسياسة الداخلية فنجد أن بحث أوروبا عن الاستقرار يبدو واضحاً فى محاولات الحكومات الأوروبية أثناء العقد الأخير إخضاع السكان المسلمين وذلك بتأميم الإسلام إن لم يكن صبغ الإسلام بالصفة الدنيوية ونجحت فى ذلك نجاحاً منقطع النظير. وتحاول هذه الحكومات أن تدعم أنماطاً من الدين الإسلامى ذات توجهات قومية تخضع للدولة كما تخضع لقواعد السلوك والمبادئ الأوروبية التى تعود إلى معاهدة

وستقاليا ومبدأ التنوير وقاعدة نابليون وغيرها من المعايير التى طورت فى أزمان مختلفة ولأديان متعددة وفى بيئات عدة. وبتأميمها للإسلام ووضعها بطريقة متوازنة ضمن المؤسسات الموجودة ووفقاً لوضع كنائس الدولة، فلقد سعت الحكومة ونجحت فى احتواء قضية حساسة على أساس مألوف وبذلك نجحت فى الإبقاء على الضغوط التى تسمح بها ومنحها المؤسسات الراسخة والمعترف بها.

وهذه المجهودات تحابى وتميز مجموعات إسلامية على مجموعات أخرى وتسعى لتعليم أئمة المساجد محلياً وتفرض عليهم التكلم باللغة القومية وفهم الثقافة المحلية وتسهيل بناء المساجد وتعليم الدين لأبناء المسلمين وذلك أملاً فى تقليل تمويل الدول العربية لهذه الجاليات الإسلامية وبالتالي تقليل نفوذها، هذا بالإضافة إلى حشر هذه المنظمات الإسلامية فى كيانات تخضع للأهداف والمعايير القومية والوطنية وأمثلة هذه الكيانات كثيرة منها الهيئة المركزية للدين الإسلامى فى بلجيكا والمجلس المركزى للمسلمين فى ألمانيا والمجلس الفرنسى للدين الإسلامى. وفى كثير جداً من الحالات نجد أن المجالس التى أسستها الدولة قد فشلت فى اختبارات المعادلة الحسنة والمتساوية وليست كلها تمثل المسلمين تمثيلاً حقيقياً. ولقد استبعدت الدول الأوروبية مجموعات إسلامية معينة واختارت أو قررت الاختيار مسبقاً لأفراد يمثلون المسلمين وتبنت توجهها فشل فى الأخذ فى الاعتبار تنوع وتعدد المجموعات الإسلامية فى معظم الدول

الأوروبية والتي تشمل الاختلافات الطائفية لهذه المجموعات، علاوة على طبيعة الدين الإسلامي اللاهزمى والفوارق الفعلية والتأسيسية بينها وبين الأديان المسيحية. والمشكلة بالنسبة لهذا التوجه تنلخص فى الآتى: على الرغم من من تمكينه، كما هو ظاهر للإسلام بأن يكون على قدم المساواة على الأديان الأوروبية الأخرى، إلا أنه فشل فى دمج المسلمين فى المجتمع الأوروبى. وليست هذه النتيجة بمدعاة للدهشة إذا افترضنا أن السيطرة والتنظيم هما الأهداف الحكومية فى المقام الأول وليس الوصول إلى المسلمين وفهمهم واحتوائهم بدمجهم. وحتى الآن لم ينجح مجلس إسلامى واحد ساعدت دولة أوروبية فى إنشائه فى أن يصبح محاوراً فعلاً مع الحكومة وبذلك يمكنه أن يساعد فى الحوار المستمر بين طرفين. ومعظم هذه المجالس أخفقت. ولعل محاولة التشجيع لنمط من الإسلام ذى توجه قومى وذلك بطريقة اصطناعية ربما يؤكد الاتجاه لانغزالية المسلمين، الأمر الذى يساعد على التحرك فى اتجاه الطائفية. ولعل تشجيع إنشاء المدارس الإسلامية الخاصة أو استبعادها عمداً أو الفشل فى تدعيم بنىات تسمح لكل أطراف الجماعات الإسلامية الطائفية بأن يكون لها صوت فى الحوار وبالخص على البحث عن قنوات وجمعيات خارج نطاق الدولة أو توجيهها ومجردة من أى ارتباطات بأوروبا، فإن الحكومات بسعيها فى سلوك هذا المسلك إنما تعمل على فصل المجتمعات المسلمة وبذلك تحد من إمكانيات مشاركة وتفاعل المسلمين

مع المجتمع الأكبر. ولدى مسلمى أوروبا ميل من جانبهم إلى التحرك فى اتجاه مشابه يعززه اتجاه الدولة فى محاولتها تأميم الإسلام فى أوروبا أو فى مكان آخر. ولقد وصف روى هذا المسلك بأنه بمثابة إعادة الطائفية على النظام الدولى والمعرفة فى الأساس لدى المسلمين بانتخابهم إلى أمة عالمية أو جماعة المؤمنين. وبهذه الظاهرة نجد أن الراديكالية والعنف قد أصبحا قضيتين خطيرتين بدرجة كبيرة. والمحاولات المبذولة لتأميم وعلمنه الإسلام تفوق أيضاً عملية تطوير شخصية إسلامية أوروبية حديثة تجمع بين الثقافة الغربية والسلوك الإسلامى المستقيم وذلك بالتوازي مع الثقافات المميزة العربية الإسلامية وثقافات جنوب وشرق آسيا والتي انبثقت فى مكان آخر من العالم. ولعل الثقافة الإسلامية العربية قد شكلت بطريقة كبيرة ممارسات المسلمين فى القارة الأوروبية ولكن الكثير من هذا التأثير قد أتى من العادات والتقاليد العربية وليس السلوك الإسلامى المستقيم. وعلى الرغم من عدم اندهاشنا بافتراض أصول معظم مسلمى أوروبا، فإن هذا التطور يمثل شكلاً من أشكال الرجوع إلى الاستعمار العربى فى أوروبا. ولعل تطوير نموذج أوروبى إسلامى مواز يمكن من تزويدنا بإطار يمكن للمسلمين من خلاله أن يقوموا بالتعديلات الضرورية واللازمة لدمجهم فى المجتمع الأوروبى مع الحفاظ على هويتهم الإسلامية. هذا مع تحفيز المجتمعات الأوروبية على القيام بما يلزم للتكيف المناسب ودمج المسلمين وحتى تمكن

الإسلامية. وعلى أى حال فإن الاتجاه نحو الانغراس والاختلاف يبدو وأنه يتنامى فى القوة ويتصدر هذا الاتجاه شباب المسلمين الذين يشكلون الطليعة. وتشير استطلاعات أيسوس عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال إلى أن ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع ينظرون إلى القيم الإسلامية ويرونها تتسجم مع قيم الجمهورية الفرنسية، بينما شارك ربع من هم أقل من ٢٥ سنة هذا الرأى وعلى العكس فإن استطلاع إيسوس الذى تم فى نفس الوقت أشار إلى أن ٦٢% من عامة الشعب الفرنسى يعتقدون أن قيم الإسلام لا تتسجم مع قيم الجمهورية الفرنسية. وبالمثل نجد أن مسحا فى عام ٢٠٠٢ فى ألمانيا أفاد أن ١٩% من الذين اشتركوا فى هذا المسح صرحوا بأن يحرم المسلمون من ممارسة دينهم فى ألمانيا، بينما ٤٣% عبروا عن شكوكهم بالنسبة لقدرة الإسلام على التسامح، كما قال ٦٧% أن على المسلمين أن يحترموا آراء الجمهور الألمانى عند ممارسة شعائر دينهم. وطبقاً لمسح للقيم الأوروبية عام ٢٠٠٠ نجد أنه بالمقارنة مع أناس من جنس مختلف كالمهاجرين واليهود نجد أن المسلمين يشكلون الجماعة الاجتماعية التى لا يرغب الأوروبيون فى أن يكونوا جيرانا لهم وفى بعض الحالات كانت نسب هؤلاء عالية بدرجة كبيرة. ويبدو أن التزايد المتنامى للسكان المسلمين فى أوروبا والتى أخذت خطا تتسارع بدأ فى إرباك الحكومات الأوروبية وشل قدرتها على ان تضع خطوطاً للتسامح بطريقة متزنة

من احتضان شريحة آخذة فى النمو من مواطن أوروبا. والخوف والكرهية للإسلام وأوروبا من الأمور التى تدعو للسخرية، فإن عام ١٩٨٩ شهد تسريع عملية الاندماج الأوروبى وذلك إثر سقوط حائط برلين علاوة على التوترات المتزايدة فى العالم الإسلامى بالنسبة لمسألة سلمان رشدى فى المملكة المتحدة والجدل الذى بدأت معالمه تظهر بالنسبة لمشكلة الحجاب فى فرنسا، ومنذ ذلك الوقت استقطبت سلسلة من الأحداث الاتجاهات الشعبىة تجاه المجتمعات الإسلامية فى أوروبا وأثارت قضية الهوية الإسلامية فى هذه المجتمعات ولعل الحضور الإسلامى وتزايد فى أوروبا قد أصبح يشكل تحدياً للوحدة الاجتماعية الداخلية. ولقد حذرت مجلة الايكونومست أن هذا الأمر يمكن أن يشكل تهديداً يستمر على المدى الطويل فى أوروبا. وكما يدعو الكثير من الأوروبيين والمسلمين علانية إلى الاندماج فإن كلا الفريقين يظلان على اقتناع أن القيم الخاصة لكل فريق لا تتسم وقيم الفريق الآخر، علاوة على أن قيم كل فريق تشكل تحدياً لهويتهم. ومن ثم فهذه الاحساسات والتصورات تديم بل وتؤيد كينونة كل منها المنفصلة عن الأخرى داخل أوروبا. وعلى الرغم من انفتاح الكثير من المسلمين الأوروبيين بشكل معتدل من أشكال الدمج، إلا أن الغالبية العظمى من المسلمين فى فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا تقاوم عملية استيعابهم فى المجتمع ومفضلين أن يكونوا جزءاً من أوروبا مع حفاظهم على هويتهم

ومنتظمة وتتسم بالعقلانية والإقناع. فالأوروبيون يعتقدون أن المسلمين يشكلون تهديداً مباشراً لهويتهم الجماعية وقيمهم التقليدية والسياسات العامة لمجتمعاتهم، كما يثبته بوضوح الجدل الدائر والحامى الوطيس والمتعلق بمسألة الحجاب والغذاء الحلال وبناء المساجد وتعليم الدين الإسلامى فى المدارس وشعائر الدفن وطقوسها عند المسلمين. وهذا الاتجاه ينعكس أيضاً فى الحوارات الحامية حول حقوق النساء وعلاقات الكنيسة بالدولة ومدى انسجام الإسلام مع قيم الديمقراطية. ومن ثم فلقد استحوذ التحدى الإسلامى على عقول الساسة والحكام وحتى المواطنين العاديين. وحقيقة أن الحكومات الأوروبية والجماهير فى الغرب تميل إلى رؤية كل المسلمين ككل متجانس والاستجابة لهم على هذا الأساس يمكن أن يقوى النزعة السائدة بينهم على الاعتقاد أن الحضور الإسلامى لا يمثل نعمة هبطت على أوروبا وإنما تهديداً حقيقياً يصبح فى بعض الأوجه نبوءة تفى بمتطلبات ذاتية. والتهديد يصاغ بلغة الأمن (الإرهاب) والاقتصاد (الوظائف) ومع ذلك قلب القضية هو الهوية الإسلامية والتهديد الثقافى المتصور الذى يمثله الإسلام بالنسبة لطريقة الحياة الأوروبية. فالأوروبيون ابتكروا اسماً لهذا التهديد، وهو الخوف وكرهية الإسلام وعلى العكس، فإن هذا الميل للنظر إلى المسلمين على أنهم وحده مترابطة متناغمة له صورته العكسية لولاء المسلمين للأمة الذى يعلو على كل الولاءات وبالتالي فإن هذا الميل يعزز من

وجهة النظر نحن وهم والتي تعد جزءاً من السبب الذى يدعو المسلمين إلى مقاومة الاستيعاب والذى يعنى فقدان التام لكل ما يميز الهوية التى تنم عن وجود فوارق واختلافات تفصلها عن المجتمعات الأوروبية. ومن ثم فإصرارهم على الدمج الذى يعنى بالنسبة لهم إعادة تشكيل لهذه الهوية بشكل يؤكد الفوارق المتبقية أو ما يسمى فى بعض الحالات إعادة لصياغة طائفية بمعنى حضور إسلامى محسوس وليس تكيفاً مع المجتمع الأوروبى وبمعنى آخر، يميل المسلمون إلى البحث عن حضور محسوس فى أوروبا وليس تكيفاً مع المجتمع الأوروبى. وعلى الرغم من انقسام الأوروبيين مسلمين وغير مسلمين بالنسبة لكيفية التعامل مع مثل هذا التحدى الإسلامى، فإن القوى المحركة لهذا الموقف تحاول أن تبرهن على أن كلا من المسلمين وغير المسلمين من الأوروبيين سيخضعون فرادى وجماعات لتوافق عنيف وطويل وله أبعاد كبيرة وربما ذات نتائج مؤثرة فى طريقة التفكير الجامدة، وذلك لتجنب كوكبة من الصدمات فى المستقبل، وتعد القضية مفتوحة بالنسبة لأوروبا فيما إذا كانت ستتغير وتقوى أم ستمزق إرباً إرباً. ولعل عملية الاندماج فى أوروبا فى المستقبل تشبه فى نواح كثيرة ما مر به جيل من الأمريكان البيض والسود أثناء حركة الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة منذ خمسين عاماً إثر صدور قرار المحكمة العليا عام ١٩٥٤ الخاص بالتعليم فى المدارس. ولكن فى نواح أخرى يبدو أن التحدى أمام أوروبا مروع إذ

فإذا زاد التعصب وقل التسامح بالنسبة للمسلمين، فإن مسلمى أوروبا سيزداد ثقتهم فى أنفسهم ويزداد عدم رضاهم فى نفس الوقت وخاصة إذا ما استمروا فى التعثر. فنسبة المسلمين فى فرنسا مثلاً تقترب بسرعة كبيرة من نسب الأفارقة الأمريكان فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ (وهى نسبة ١٠%) وستكون نسبة المسلمين فى أوروبا عامة قد تعدت هذا فى خلال العقد القادم. وسيهمش المعتدلون من بين المسلمين وغير المسلمين والمشاركين فى الحوار الإسلامى الأوروبى وهم يناقشون قضايا جوهرية ووجهات نظر يمكن أن تشوه ويظهرون فى وضع إبتزازى. ومن ثم تتطلق أجراس الإنذار فى مناح متعددة مؤكدة ومعززة للتطرف من كلا الجانبين. وسينصب الاهتمام الجماهيرى على تصريحات وبيانات استقطابية مثل تلك التى وصلت إليها اللجنة الفرنسية، والتى أوصت بمنع وتحريم ارتداء الحجاب فى المدارس الابتدائية والثانوية وأعلنت أن الدولة العلمانية وافقت تحت حرب عصابات يديرها المسلمون ولقد حذر رئيس اللجنة برنارد سناس من أن هناك قوى فى فرنسا تسعى لزعة الجمهورية ولقد حان الوقت للمقاومة. وبينما يصور محرر جريدة الشرق الأوسط الألمانية ذات التأثير الواسع فرانكفورتر الجمين زيتونج الموقف بأنه مخيف فهو فى نفس الوقت يشكك فى فرض دمج الجالية الإسلامية فى المجتمع الألمانى ويؤكد بالدلائل والحجج أن ما لا يقل عن ١٠% من سكان ألمانيا المسلمين والذى يقدر عددهم بـ ٤٠٠,٠٠٠ نسمة أتباع

للإسلام الراديكالى ومؤيدون له ويهدفون إلى إنشاء وتأسيس دولة إسلامية. وهذه الآراء ليست آراء متفرقة أو معزولة وإنما هى تعكس الخوف الدفين والواسع الانتشار من حتمية الصراع المجتمعى الناشئ عن تضخم الجالية الإسلامية وازدياد أعداد أفرادها الذين يحافظون على هويتهم الإسلامية، بالإضافة إلى الصراع الدائم والكفاح المستمر الذى يتمتع منه معظم أفراد الطبقة المتوسطة والعليا ذوى الهوية المتعدد الثقافات. وليست هذه المخاوف جديدة، وإنما هى متأصلة وراسخة علاوة على تناميها الزائـد. إثر سقوط حائط برلين نجد أن تهديداً إسلامياً قديماً أعيد إحيائه قد حل محل التهديد الشيوعى فى أوروبا ولقد زعم ويلي كلاس السكرتير العام لحلف الناتو أثناء وجوده فى منصبه أن التهديد للحلف هو الإسلام ومن ثم فليس غريباً أن كتاب صامويل هنتجنتون صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى الجديد قد أحدث وما زال يحدث صدى أكبر فى أوروبا مقارنة بما أحدثه فى الولايات المتحدة. ولا نعرف ما إذا كان تفوق القوى المعاصرة على الذكاء والفتنة السياسية مقرونة بميل وبراءة الساسة أو ربما الفوارق والاختلافات الكبيرة بين أوروبا والإسلام هى التى دفعت الكثير داخل أوروبا وخارجها الآن يعتبروا أن الفشل فى التعامل مع الأزمة التى لاحت فى الأفق والتى أصبح من الصعب تجنبها والتى نتجت عن صراع الحضارات داخل حدود

الحضارات ولو بالحد الأدنى سيفتح الباب
لعديد من الفرص التي تهدف إلى التغيير
الإيجابي في أوروبا وربما ما وراء أوروبا.

أوروبا ما هي إلا تأكيد لنظرية هنتجتون.
وسينظر هؤلاء المراقبون على أن هذه النتيجة
ستفتح المجال لصراع أكبر من المحتمل
حدوثه بين الحضارات في التخوم التي يلتقى
فيها الإسلام بالغرب.
ومع ذلك، فعلى العكس مما سبق أن ذكرناه
نجد أن النجاح في التعامل مع بناء هذا
الصراع الثقافي وصراع الهويات والذي ينتج
عن تحول في تفكير كل من المسلمين وغير
المسلمين الأوروبيين ويبرع في بناء إطار
يدعو لتشجيع الاندماج واحترام الهوية الفردية
والقومية، كل ذلك يمكن أن يبطل نظرية
هنتجتون الخاصة بحتمية تنافر الإسلام
والغرب واللاتمازج بينهما. ومن المؤكد أن
التغيير مطلوب في المجتمع الأوروبي. وكما
هو حاصل فإن في أي تغيير سيكون هناك
خاسرون وربحون. ومع ذلك فالنجاح يقدم
أملاً في تقوية وإنعاش أوروبا مع إعادة تحديد
وتعريف ما هو أوروبي. كل هذا يمكن أن
يقدم تصحيحاً للانحسار السياسي والاقتصادي
والديمقراطي لأوروبا علاوة على دفع
الاندماج الأوروبي إلى مستوى جديد يعطى له
معنى جديدًا.
وكما ورد عن مارك توين في ملاحظاته أن
التاريخ لا يعيد نفسه، ولكنه أحياناً ما يتناغم.
ومن ثم فسيكون من السخرية بمكان إذا ما قدم
الإسلام الدافع إلى إعادة تحديد وتعريف ما هو
أوروبي كما فعل أكثر من ألف سنة مضت،
ويكون أساساً لنهضة أوروبية ثانية كما فعل
أول مرة. وعلى الرغم من أننا نتوقع الكثير،
إلا أن النجاح في التعامل مع صدام